● أخبار قصيرة

روسيا تحذر لاتفيا ودول البلطيق من دعم الهجمات الأوكرانية

حذرت روسيا لاتفيا ودول البلطيق من السماح لأوكرانيا باستخدام أراضيها لإطلاق طائرات مسيّرة عسكرية ضد أهداف روسية، مؤكدةً أنّ عضوية حلف الناتو لن تمنع موسكو من تنفيذ ردا انتقامي إذا تعرضت لهجمات من تلك المناطق.
وقال السفير الروسي لدى الأمم المتحدة فاسيلي نيبينزيا إنّ لدى موسكو معلومات تفيد بأنّ كييف نقلت بالفعل مسيرات عسكرية إلى لاتفيا، تمهيداً لاستخدامها في عمليات ضد روسيا. في المقابل، نفت لاتفيا هذه الاتهامات ووصفتها بأنها «محض خيال»، بينما شددت الولايات المتحدة على التزامها الكامل بالدفاع عن حلفائها في الناتو.

حلف «الناتو» يبحث في أوروبا عن بدائل للقوات الأمريكية المنسحبة

يبحث حلف الناتو عن بدائل أوروبية للقوات الأمريكية التي يتم سحبها من عدة دول أوروبية. فقد بدأت الولايات المتحدة تقليص وجودها العسكري في أوروبا بسحب نحو خمسة آلاف جندي من ألمانيا وإلغاء نشر قوات إضافية في بولندا ودول البلطيق بقرارات صدرت في مايو/ أيار ٢٠٢٦. وتشير التقديرات إلى إمكانية استبدال بعض هذه القوات بقوات متمركزة داخل ألمانيا. كما يجري بحث قرارات مستقبلية قد تشمل إسبانيا وإيطاليا ضمن مراجعة شاملة للانتشار العسكري الأمريكي. وتؤكد الإدارة الأمريكية رغبتها في أن تتحمل أوروبا مسؤولية أكبر عن أمنها والدفاع عن أراضيها، مع استمرار النقاش داخل الحلف حول إعادة توزيع الأدوار الدفاعية في ظل تغيرات استراتيجية تهدف إلى تقليل الاعتماد على الوجود الأمريكي المباشر داخل القارة الأوروبية.

«فايننشال تايمز»: العالم يتجه نحو مرحلة متفاقمة من النقص في السلع الأساسية

تحذر صحيفة فايننشال تايمز من دخول العالم مرحلة متفاقمة من نقص السلع الأساسية نتيجة تراجع المخزونات واضطراب سلاسل الإمداد العالمية. وتشير إلى أنّ توقف صادرات بعض أنواع النفط الخام والمنتجات المكررة يزيد من حدة الأزمة، مع صعوبة إيجاد بدائل سريعة وارتفاع تكاليف إعادة تشغيل الطاقة التكريرية المفقودة. ويمتد النقص ليشمل الهيليوم والميثانول والفوسفات واليورياوالأمونياوالكبريت، وهي مواد أساسية للصناعة والزراعة. وتؤكد أنّ تراجع هذه الإمدادات قد يؤدي إلى انخفاض إنتاج الأسمدة وبالتالي تراجع الإنتاج الغذائي العالمي، ما يُهدد الأمن الغذائي ويؤثر على الأسواق الدولية، وسط مخاوف من دخول حقبة طويلة من شح السلع الاستراتيجية عالمياً في العالم المستقبل.

الضفة الغربية تشتعل غضباً..

تصعيد الاستيطان و«قانون إعدام الأسرى» يدفعان نحو انتفاضة فلسطينية جديدة

الوفاق/ تشهد الضفة الغربية المحتلة في المرحلة الحالية تصعيداً غير مسبوق على المستويات الأمنية والسياسية والميدانية، في ظل تزايد اعتداءات المستوطنين، وتوسّع حملات الاقتحام والاعتقال التي تنفذها قوات الاحتلال الصهيوني، بالتزامن مع شروع حكومة الاحتلال بتطبيق ما يُعرف بـ«قانون إعدام الأسرى». هذا المشهد لا يمكن التعامل معه بوصفه سلسلة أحداث منفصلة أو ردود فعل أمنية مؤقتة، بل يبدو جزءاً من استراتيجية صهيونية متكاملة تهدف إلى إعادة تشكيل الواقع الفلسطيني في الضفة الغربية عبر فرض معادلات أكثر عنفاً وقسوة، قائمة على الردع الدموي، وتوسيع النفوذ الاستيطاني، وإضعاف أي إمكانية لوجود حالة استقرار سياسي أو اجتماعي فلسطيني.
فالضفة الغربية لم تعُد مجرد ساحة اشتباك محدودة أو منطقة توتر أمني، بل تحولت تدريجياً إلى مركز الصراع الرئيسي في فلسطين المحتلة، خصوصاً بعد العدوان على غزة والتوترات الإقليمية المتصاعدة. ومع وصول الحكومة الصهيونية الحالية، التي تُعد الأكثر تطرفاً في تاريخ الاحتلال، إلى قناعة بأنّ «الحسم الأمني» يجب أن يكون الخيار الأساسي، بدأت السياسات الصهيونية تتجه نحو مستويات أكثر خطورة، سواء عبر منح المستوطنين مساحة أكبر للتحرك والاعتداء، أو عبر تشريعات قانونية وعسكرية تسعى إلى شرعنة العنف بصورة رسمية.

تصاعد اعتداءات المستوطنين.. أداة لفرض السيطرة والتهجير

تعكس الاعتداءات المتصاعدة التي ينفذها المستوطنون في الضفة الغربية تحولهم إلى جزء أساسي من أدوات المشروع الصهيوني لفرض السيطرة على الأرض الفلسطينية، بعدما باتوا يتحركون تحت حماية مباشرة من قوات الاحتلال. ففي بيت لحم، اقتحم مستوطنون مسلحون قرية أبو انجيم ونفذوا أعمال ترهيب واستفزاز لبث الخوف بين السكان، بينما شهدت بلدة سنجل في رام الله طقوساً تلمودية استفزازية قرب منازل الفلسطينيين بحماية عسكرية، في محاولة لترسيخ السيطرة الرمزية على الأرض. أمّا في الخليل، فقد تصاعدت الاعتداءات إلى مستوى أكثر خطورة بعد إحراق حظيرة أغنام وفرن طابون واستهداف منزل فلسطيني بزجاجات حارقة، ما أدى إلى إصابة صاحبه بحروق. وتكشف هذه الممارسات أنّ الاعتداءات لم تعُد أحداثاً فردية، بل سياسة ممنهجة تهدف إلى التضييق على الفلسطينيين ودفعهم نحو الرحيل القسري عن مناطقهم.

الاقتحامات العسكرية.. تكريس السيطرة بالقوة

بالتوازي مع اعتداءات المستوطنين، كثّفت قوات الاحتلال عمليات الاقتحام والمداهمة في مختلف مناطق الضفة الغربية والقدس المحتلة. وشملت الحملة مدناً وقرى ومخيمات في مدينة القدس المحتلة ورام الله والخليل وجنين ونابلس وطولكرم، تخللتها اعتقالات وإغلاقات للطرق ومواجهات مع الفلسطينيين.
اللافت في هذه العمليات أنها أصبحت جزءاً من سياسة استنزاف يومية تهدف إلى إنهاك المجتمع الفلسطيني وإبقائه في حالة ضغط دائم. فالاقتحامات الليلية، وإغلاق الطرق بالسواتر الترابية، والانتشار العسكري المكثف، كلها أدوات تستخدم لإنتاج واقع أمني خانق يجعل الحياة الطبيعية شبه مستحيلة.
وفي مدينة جنين، استهدفت المقاومة الفلسطينية آلية عسكرية بعبوة محلية الصنع خلال اقتحام بلدة اليامون، في مؤشر واضح على أنّ التصعيد الصهيوني يقابله تصاعد في عمليات المقاومة المسلحة داخل الضفة الغربية. وهذا يعكس فشل سياسة الاحتلال في تحقيق «الردع الكامل»، رغم اتساع العمليات العسكرية والاعتقالات.
كما أنّ استمرار الاقتحامات في مناطق مثل نابلس وجنين وطولكرم يشير إلى أنّ الاحتلال بات ينظر إلى الضفة الغربية باعتبارها جبهة مفتوحة، لا يمكن ضبطها إلا عبر الحضور العسكري الدائم، وهو ما يعمق حالة الاحتقان ويزيد احتمالات اندلاع الانتفاضة.

«قانون إعدام الأسرى».. تصعيد صهيوني نحو مزيد من القمع

يُمثل إعلان وزير الأمن الصهيوني يسرائيل كاتز بدء تطبيق «قانون إعدام الأسرى» تحولاً خطيراً في طبيعة التعامل الصهيوني مع الفلسطينيين، إذ يمنح المحاكم العسكرية صلاحية إصدار أحكام بالإعدام بحق الأسرى الفلسطينيين المتهمين بتنفيذ عمليات ضد الصهاينة. ولا يُعد القانون مجرد إجراء قضائي، بل يعكس توجهاً سياسياً أكثر تطرفاً تتبناه حكومة نتنياهو، يقوم على الانتقام والعقاب الجماعي وتعزيز سياسة الردع بالقوة. كما يتيح إصدار أحكام الإعدام دون الحاجة إلى إجماع قضائي، ما يفتح الباب أمام استخدام العقوبة بشكلٍ واسع ضمن سياق سياسي وأمني. ويعكس تحديد مهلة لا تتجاوز ٩٠ يوماً لتنفيذ الأحكام رغبة الاحتلال في تحويل الإعدام إلى أداة ردع سريعة تخدم الخطاب اليميني المتشدد داخل كيان الاحتلال. ويرى مراقبون أن القانون الجديد يشكل امتداداً لسياسات القمع والتنكيل التي يمارسها الاحتلال في الضفة، ويهدف إلى بث الخوف وكسر حالة المقاومة المتصاعدة، خاصةً في ظل التوتر الأمني المتزايد والعمليات الفدائية التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الضفة الغربية.. بين التصعيد الصهيوني واحتمالات اندلاع انتفاضة جديدة

هذا وتتجه حكومة نتنياهو نحو تصعيد واسع في الضفة الغربية مدفوعة بأزمات داخلية متراكمة تشمل الانقسامات السياسية وتراجع الثقة الشعبية وتزايد التحديات الأمنية على أكثر من جبهة. وفي هذا السياق، تعتمد الحكومة سياسة «القبضة الحديدية» عبر تكثيف الاقتحامات والاعتقالات والتوسع الاستيطاني بهدف إعادة فرض الردع ومنع اندلاع انتفاضة فلسطينية جديدة. كما بات المستوطنون يشكلون ذراعاً ميدانياً للمشروع الصهيوني، بعد تحولهم من جماعات ضغط إلى جزء من المنظومة السياسية والأمنية، مستفيدين من الحماية العسكرية والدعم الحكومي خلال اعتداءاتهم على الفلسطينيين وممتلكاتهم. وفي المقابل، تتزايد حالة الغضب داخل الشارع الفلسطيني مع استمرار القمع والاعتداءات، ما يُعزز احتمالات اندلاع انتفاضة جديدة في الضفة الغربية، خصوصاً مع تراجع ثقة الجيل الفلسطيني الجديد بالحلول السياسية التقليدية، واتجاهه نحو تصعيد المقاومة في مواجهة الاحتلال، الأمر الذي يثير قلقاً متزايداً داخل المؤسسة الأمنية الصهيونية.
ختاماً، يعكس التصعيد الصهيوني في الضفة الغربية، من توسع استيطاني واقتحامات واعتداءات وتشريعات قمعية، انتقال الاحتلال إلى مرحلة أكثر تطرفاً تهدف إلى فرض السيطرة الكاملة وكسر إرادة الفلسطينيين وإضعاف حضورهم على الأرض. إلا أنّ التجارب السابقة أثبتت أن سياسات القمع والعقاب الجماعي لم تنجح في إنهاء المقاومة الفلسطينية، بل ساهمت دائماً في تصاعدها واتساعها، ما يجعل الضفة الغربية اليوم أمام مرحلة شديدة الحساسية قد تشهد تنامياً أكبر في أعمال المقاومة والمواجهة، مع ما يحمله ذلك من تداعيات خطيرة على استقرار المنطقة بأكملها.

يعكس التصعيد الصهيوني المتواصل في الضفة الغربية محاولة لفرض السيطرة بالقوة، إلا أنّ سياسات القمع والاستيطان غالباً ما تؤدي إلى تصاعد المقاومة الفلسطينية واتساع دائرة المواجهة

حزب الله يفرض معادلة اغتيالات جديدة بالمحلّقات الانقضاضية

كشفت العملية التي نفذتها المقاومة الإسلامية في لبنان باستخدام محلّقة انقضاضية ضد آلية قائد اللواء ٣٠٠ في جيش الاحتلال الصهيوني، العقيد أفيران ألفاسي، عن تحولٍ نوعي في طبيعة المواجهة على الجبهة الشمالية. فالاستهداف جاء رداً على الاعتداءات الصهيونية التي طالت مدنيين لبنانيين بين بيروت وصيدا، لكنه حمل في الوقت نفسه رسائل عسكرية واستخبارية تتجاوز الرد التقليدي.
العملية أظهرت امتلاك المقاومة قدرة استخبارية دقيقة، بعدما تمكنت من كشف هوية ألفاسي رغم تعمد جيش الاحتلال إخفاء اسمه خلال مراسم تسلمه قيادة اللواء قبل أيام فقط.
وهذا يعكس مستوى متقدماً من الرصد والمتابعة لتحركات القادة والوحدات العسكرية الصهيونية، ويؤكد وجود اختراق معلوماتي يثير قلق المؤسسة الأمنية الصهيونية.
كما أبرزت العملية أهمية المحلّقات الانقضاضية كسلاح نوعي قادر على تجاوز الدفاعات الجوية واستهداف الأهداف المتحركة بدقةٍ عالية.
فهذه الوسائل تمنح المقاومة قدرة على المراقبة والتعقب وتنفيذ ضربات مباشرة بمرونةٍ كبيرة، ما يجعلها أداة فعالة في عمليات الاغتيال والاستهداف الدقيق.
ويرى مراقبون أنّ العملية قد تؤسس لمرحلة جديدة عنوانها «الاغتيال مقابل الاغتيال»، حيث يصبح قادة جيش الاحتلال أهدافاً مباشرة منذ لحظة تسلمهم مناصبهم.
كذلك حمل الاستهداف أبعاداً نفسية ومعنوية، إذ وجه رسالة واضحة بأنّ الضباط الصهاينة باتوا تحت المراقبة الدائمة، ما يفرض على الجيش أعباء أمنية إضافية ويزيد من حالة القلق داخل الوحدات المنتشرة على الحدود مع لبنان، خصوصاً أنّ اللواء ٣٠٠ يُعد من أبرز التشكيلات المسؤولة عن إدارة المواجهة مع حزب الله في الجبهة الشمالية.

روسيا تنهي مناوراتها النووية الكبرى؛ وتؤكد جاهزيتها لردع تهديدات الناتو

أنهت روسيا مناوراتها النووية الإستراتيجية الواسعة التي استمرت ثلاثة أيام بمشاركة أكثر من ٦٠ ألف جندي وآلاف القطع العسكرية، في رسالة واضحة تؤكد جاهزية موسكو للدفاع عن أمنها القومي في مواجهة التهديدات المتزايدة من حلف الناتو والدعم الغربي المتواصل لأوكرانيا.
وشملت التدريبات إطلاق صواريخ باليستية وصواريخ كروز، إضافة إلى مشاركة الغواصات النووية والقاذفات الإستراتيجية ومنظومات الصواريخ بعيدة المدى، ما عكس قدرة روسيا على تشغيل الثالوث النووي البري والبحري والجوي بكفاءة عالية وفي مختلف ظروف القتال والطوارئ العسكرية.
كما تزامنت المناورات الروسية مع تدريبات مشتركة أجرتها موسكو وبيلاروسيا على الأراضي البيلاروسية، الأمر الذي عزز من قوة التحالف العسكري بين البلدين وأكد أنّ بيلاروسيا أصبحت جزءاً أساسياً من المظلة النووية الروسية. وتضمنت التدريبات محاكاة نقل وتجهيز الأسلحة النووية التكتيكية، في خطوة تهدف إلى رفع سرعة الاستجابة لأي تهديد محتمل في أوروبا الشرقية.
وأكدت وزارة الدفاع الروسية أنّ المناورات حققت أهدافها بالكامل، وشكلت اختباراً ناجحاً لقدرات الردع النووي الروسية واستعداد القوات للتعامل مع أي سيناريو عسكري واسع النطاق. كما أوضحت أنّ هذه التدريبات جاءت رداً على تصاعد التوتر مع الغرب واستمرار تزويد أوكرانيا بأسلحةٍ متطورة، إضافة إلى السماح لها باستهداف العمق الروسي، وهو ما تعتبره موسكو تهديداً مباشراً لأمنها القومي.

وترى روسيا أنّ الحفاظ على جاهزية قواتها النووية يُمثل عاملاً أساسياً لمنع اندلاع حرب عالمية جديدة، وأنّ إظهار القوة العسكرية يهدف إلى تثبيت توازن الردع وليس التصعيد.
كما تؤكد موسكو أنّ تجاهل مخاوفها الأمنية وتوسع الناتو قرب حدودها دفعها إلى تعزيز قدراتها الدفاعية لحماية سيادتها ومصالحها الإستراتيجية، في ظل تراجع الحوار السياسي مع الغرب وازدياد المخاطر العسكرية في المنطقة، خاصةً مع استمرار التصعيد العسكري وتنامي التحركات الغربية قرب الحدود الروسية في الأشهر الأخيرة.